



قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعية: منظمة "أنا يقظ" في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرّها بعدد 17 نهج فاطمة الفهرية ميتوالفيل، 1082، تونس.

من جهة،

والمدّعى عليه: المدير العام لمستشفى الحبيب ثامر، الكائن عنوانه بمكاتبه بمقرّ المستشفى، عدد 8 نهج علي بن عياد، منفلوري، 1008 تونس.

من جهة أخرى.

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدّمة من المدّعية المذكورة أعلاه بتاريخ 27 نوفمبر 2018 والمرسّمة بكتابة الهيئة تحت عدد 533 والتي تفيد أنّها تقدّمت بتاريخ 01 نوفمبر 2018 بمطلب في النفاذ إلى المعلومة إلى المدير العام لمستشفى الحبيب ثامر قصد الحصول على نسخة ورقية أو إلكترونية من الوثائق التالية:

- العقود المبرمة مع الشركات المكلفة بتجميع النفايات السائلة ذات المخاطر المعدية منذ سنة 2014 إلى سنة 2018،
 - مراسلات المستشفى إلى وزارتي الصحة والشؤون المحلية والبيئة بخصوص ملف التخلص من النفايات الكيميائية والسامة منذ سنة 2014 إلى سنة 2018،
 - العقد المبرم سنة 2016 مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لفرز وتجميع البطاريات المستعملة،
 - مراسلات المستشفى إلى معهد باستور لحثه على التكفل بصهر النفايات السامة والكيميائية وإجابة المعهد في هذا الخصوص،
 - قيمة الكميات الشهرية أو السنوية من النفايات الصلبة والسائلة والسامة والكيميائية والمخاطر المعدية التي يلقيها المستشفى في قنوات المياه المستعملة،
 - إلا أنّها لم تتلق أي رد على مطلبها، الأمر الذي دفعها للقيام بالدعوى الماثلة طالبة إلزام الجهة المدّعى عليها بتمكينها من الوثائق المتضمّنة للمعلومات المطلوبة استنادا إلى حقّها في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بأحكام القانون الأساسي المذكور.
- وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من المدير العام لمستشفى الحبيب ثامر بتاريخ 24 ديسمبر 2018، والذي أكّد فيه أنّه تمّ تمكين العارضة من الوثائق المطلوبة والمتوقّرة لدى المستشفى مدلياّ بنسخة منها وبما يفيد مراسلة المنظمة المدّعية في الغرض.



وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

قررت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدمت الدعوى في أجالها القانونية ممن لها الصفة وكانت مستوفية لشروطها الشكلية، الأمر الذي يتعين معه قبولها شكلا.

من جهة الأصل:

حيث تهدف الدعوى إلى إلزام المدير العام لمستشفى الحبيب ثامر بتمكين العارضة من نسخة ورقية من الوثائق التالية:

- العقود المبرمة مع الشركات المكلفة بتجميع النفايات السائلة ذات المخاطر المعدية منذ سنة 2014 إلى سنة 2018،

- مراسلات المستشفى إلى وزارتي الصحة والشؤون المحلية والبيئة بخصوص ملف التخلص من النفايات الكيميائية والسامة منذ سنة 2014 إلى سنة 2018،

- العقد المبرم سنة 2016 مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لفرز وتجميع البطاريات المستعملة،

- مراسلات المستشفى إلى معهد باستور لحنه على التكفل بصهر النفايات السامة والكيميائية وإجابة المعهد في هذا الخصوص،

- قيمة الكميات الشهرية أو السنوية من النفايات الصلبة والسائلة والسامة والكيميائية والمخاطر المعدية التي يلقبها المستشفى في قنوات المياه المستعملة،

وذلك استنادا إلى حقها في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أدلت الجهة المدّعي عليها، في نطاق ردّها عن الدعوى، بنسخة من الوثائق المطلوبة وبما يثب مراسلتها للمنظمة العارضة وتمكينها من نسخة منها.

وحيث نصّ الفصل 32 من الدستور على أنّ الدولة تضمّن الحقّ في النفاذ إلى المعلومة. وحيث أنّ الحقّ في النفاذ إلى المعلومة، يُعدّ حقّا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي

يمارس طبقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة قصد تحقيق جملة من

الأهداف لعلّ أبرزها تكريس مبدأَي الشفافية والمساءلة فيما يتعلّق بالتصرّف في المرافق العامة. وحيث طالما ثبت من مظروفات الملف، أنّ المدير العام لمستشفى الحبيب ثامر استجاب

أثناء التحقيق في الدعوى لطلب العارضة ومكّنها من الوثائق المطلوبة، فإنّه يكون بذلك قد احترم حقّها في الحصول على المعلومة وساهم في تعزيز مبدأَي الشفافية والمساءلة فيما يتعلّق

بالتصرف في المرفق العام.

وحيث يغدو تبعا لما سبق بيانه موضوع الدعوى منتفيا، الأمر الذي يتّجه معه بالتالي التصريح بختم القضية لانعدام ما يستوجب النظر فيها.



ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أولاً: ختم القضية لانعدام ما يستوجب النظر.

ثانياً: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 جويلية 2019 برئاسة السيد عماد الحزقي وعضوية السيد عدنان الأسود، نائب الرئيس، والسيدات والسادة منى الدهان ورقية الخماسي وخالد السلامي ومحمد القسنطيني.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة



عماد الحزقي